Tikrit University Journal of Law
Special Issue on the Fourth International Scientific Conference
(Prospects for Renewal and Innovation)
College of Law, Knowledge University
(30 April - 1 June -2025 A.D - Muharram 1447A.H)

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Justice and Transitional Democracy: Two Pillars of the Shift to Stability

Prof. Dr. Claire Fakhr ALddine
Lecturer at the Faculty of Law, Political and Administrative Sciences and the Faculty of Business Administration, Lecturer at the Military College and the Command and Staff College of the Lebanese Ministry of Defense, Lebanese University, Lebanon

Article info.

Article history:
- Received 5 May 2025
- Accepted 1June 2025
-Available online 20 July 2025

Keywords:

- Transitional justice
– Democratic transition
–Transitional justice mechanisms
– Peacebuilding

Abstract: Transitional justice and transitional democracy represent two complementary pathways in the process of transitioning from authoritarian regimes or armed conflicts towards the establishment of sustainable states based on the rule of law and citizenship. Transitional justice seeks to address past violations through mechanisms such as accountability, reparation, and truth-telling to achieve societal reconciliation. In contrast, transitional democracy creates a political environment that ensures citizen participation in decision-making, respects human rights, and establishes democratic institutional systems. However, the challenges lie in reconciling justice and peace, and ensuring the continuity of democratic transition without setbacks. The integration of these two pathways is essential to overcoming the legacy of the past and building a future characterized by justice and stability.

2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

مجلة جامعة تكريت للحقوق
العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع (أفاق التجديد والابتكار)
لكلية القانون - جامعة نولج
(٣٠ نيسان - ١ حزيران - ٢٠٢٥م - محرم ١٤٤٧)

العدالة والديمقراطية الانتقالية: ركيزتان للتحول نحو الاستقرار

أ.د. كلير فخر الدين

محاضرة في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية وكلية إدارة الأعمال, أستاذة محاضرة في الكلية الحربية وكلية القيادة والأركان في وزارة الدفاع اللبناني، الجامعة اللبنانية ،لبنان

tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٥/ آيار/ ٢٠٢٥
- القبول : ١ / حزيران/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ٢٠/ تموز/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
- العدالة الانتقالية
- التحول الديمقراطي
- آليات العدالة الانتقالية
- بناء السلام

الخلاصة: تمثل العدالة والديمقراطية الانتقالية مسارين متكاملين في عملية التحول من أنظمة استبدادية أو نزاعات مسلحة نحو بناء دول مستدامة تقوم على سيادة القانون والمواطنة. تسعى العدالة الانتقالية إلى معالجة انتهاكات الماضي عبر آليات كالمحاسبة، وجبر الضرر، وكشف الحقيقة لتحقيق المصالحة المجتمعية في المقابل تهيئ الديمقراطية الانتقالية بيئة سياسية تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار، واحترام حقوق الإنسان، وإرساء نظم مؤسساتية ديمقراطية. إلا أن التحديات تكمن في التوفيق بين العدالة والسلام، وضمان استمرارية التحول الديمقراطي دون انتكاسات يعد تكامل هذين المسارين شرطاً أساسياً لتجاوز إرث الماضي وبناء مستقبل يتسم بالعدل والاستقرار.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة: تعتبر العدالة الانتقالية حجر الزاوية في عمليات التحول الديمقراطي في البلدان التي عانت من النزاعات المسلحة أو الحروب الأهلية. فهي تهدف إلى معالجة التحديات الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال فترات النزاع، والعمل على إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة من خلال إرساء العدالة والمصالحة الوطنية. تتعدّد آليات العدالة الانتقالية لتشمل المحاكمات القضائية التي تهدف إلى مقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات، بالإضافة إلى الآليات غير القضائية مثل اللجان الوطنية للمصالحة وبرامج التعويضات التي تركز على التخفيف من معاناة الضحايا.

لكن هذه الآليات لا يمكن أن تنفصل عن الظروف الخاصة بكل بلد، حيث أن طبيعة التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد النزاع تتأثر بشكل كبير بالواقع الاجتماعي، السياسي والاقتصادي الذي يعيشه كل بلد. قد تتفاوت التجارب من بلد إلى آخر وفقًا لخصوصيات

الصراعات الداخلية، أو تأثيرات التدخلات الدولية، أو حتى توازن القوى داخل الدولة. ومن هنا، تصبح عملية الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى نظام ديمقراطي عملية معقدة تتطلب توازنًا دقيقًا بين المحاسبة والمصالحة، وتحقيق العدالة الجنائية مع بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة.

إشكالية الدراسة:

كيف تُسهم آليات العدالة الانتقالية في دعم التحول الديمقراطي وما هو أثر السياقات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية على نجاح العدالة الانتقالية؟

فرضية الدراسة:

- هناك علاقة جدلية بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي بسبب اختلاف الخصائص والعوائق والتحديات الخاصة بكل بلد من البلدان التي تحوال العبور نحو الديمقراطية.
- ضرورة الموازنة بين العدالة والاستقرار السياسي حيث قد تكون هناك صعوبة في تحقيق المحاسبة في بيئة تسعى إلى الاستقرار مما يشكل تناقضاً بين المصالحة والمحاسبة.

المناهج المتبعة:

استخدمنا في دراستنا المنهجين الوصفي والتحليلي:

المنهج الوصفي بحيث تمّ وصف تجارب الدول التي مرّت بتجربة الانتقال في مراحل ما بين النزاع وذلك لتوثيق عملية العبور الديمقراطي فيها والكيفية التي تمّت بها معالجة العدالة الانتقالية بحسب ظروف كلّ بلد وخصوصيته.

أما المنهج التحليلي فتمّ استخدامه لتحليل الأسباب والنتائج والتفاعل بين العوامل المختلفة واستخلاص الدروس المستفادة، ولفهم كيف تتداخل العوامل المختلفة مثل العدالة

الانتقالية، التدخل الدولي، التوترات الإثنية والعرقية، المصالحة الوطنية وغيرها لتشكيل عملية التحول الديمقراطي في البلدان محل الانتقال.

أهمية الدراسة:

يقدّم المقال إطاراً تحليلياً لفهم العلاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في بلدان ما بعد النزاعات من خلال دراسة حالات متنوعة، تعكس أهمية المصالحة والمحاسبة وإعادة بناء المؤسسات كعوامل حاسمة في تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة في تلك البلدان.

أهداف الدراسة:

استحضار بعض الأبعاد في تجارب البلدان التي اختبرت العدالة الانتقالية والنظر إليها كديناميية متواصلة وممتدة في الزمن، واعتبارها نماذج دراسية للإستفادة منها في البلدان التي ما زالت تخوض تجربة العبور الديمقراطي.

سوف نعالج هذه الدراسة من خلال مبحثين، الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية، والثاني بعنوان بناء السلام طريق التحوّل الديمقراطي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعدالة الانتقاليّة

تُعدّ العدالة الانتقالية من المواضيع الأساسية في الدراسات السياسية والقانونية المعاصرة، لا سيّما في سياقات ما بعد النزاعات أو الأنظمة الاستبدادية. يرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بشكل وثيق بعملية الانتقال السياسي من الأنظمة القمعية أو الحروب الأهلية نحو الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي. في هذا المبحث، سنستعرض مفهوم العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى الآليات الانتقالية التي تتبعها الدول في إطار هذه العملية لضمان المصالحة، المحاسبة، والاستقرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقاليّة

العدالة الانتقالية هي مجموعة من الإجراءات القانونية والسياسية التي تهدف إلى مقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال النزاعات المسلحة أو الأنظمة القمعية السابقة. وتستهدف هذه العملية إحقاق العدالة للضحايا، مع مصالحة مجتمعية تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة بعد فترة من الظلم والانقسام.

الفرع الأول: تعريف العدالة الانتقاليّة

تعتبر العدالة الانتقاليّة من المقاربات الجديدة التي تُعنى بمسألة الانتقال الديمقراطي بطرق سلمية، وبإيجاد مخرج سياسي وقانوني للتعامل مع مخلفات العنف السياسي للنظام السلطوي[١]. يُعدّ مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم الحديثة ليس على المستوى الوطني فقط، وإنما على المستوى الدولي، وحظي هذا المصطلح بالاهتمام من الأكاديميين وصناع القرار السياسي، كما حظي أيضاً بالاهتمام في المجالين السياسي والقانوني، وخصوصاً في

[١] - محمد جبرون وآخرون، ما العدالة – معالجات في السياق العربي، المركز العربي للأبحاث ومركز الدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢٠٤.

المجتمعات الانتقالية [١]، لذلك بدأ مصطلح العدالة الانتقالية يتردد على نطاق واسع في الدول التي تمكنت شعوبها من الإطاحة بنظم إتسمت بالدكتاتورية والقمع أو بالفساد، وعلى قاعدة أنّه في البلاد التي عانت صراعات مسلحة أو حكم نظم توتاليتارية، لا بد أن يعقب انتهاء تلك الصراعات أو زوال هذه النظم الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية التي تقوم أساساً على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تم ارتكابها في حق المواطنين وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وكشف حقيقتها وإعلام المواطنين بها، فضلاً عن محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات، وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجسيم من الجرائم والتجاوزات، مع إصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات مع القصاص العادل للضحايا، وإنصاف أهليهم أو تخليد ذكراهم، ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل ودمج من هم على قيد الحياة منهم، فضلاً عن تحقيق المصالحة بين أطياف الشعب المختلفة [٢]. وقد عرّفتها هيئة الأمم المتحدة من خلال تقرير مجلس الأمن الصادر في ٢٤ آب ٢٠٠٤ بأنها: "تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية أو عدم وجودها مطلقاً، ومحاكمة الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل فيها أو اقترانها معاً [٣].

ويرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بمتغيرين أساسيين هما:

---

[١] - Kieran Mcevoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Journal of Law and society ,vol.34 ,2007, p.439.

[٢] - عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٩٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان ٢٠١٣، ص ١٠.

[٣] - أحمد شوقي بنيوي، العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة، جريدة المستقبل العربي، العدد ٢٤١، بيروت، تموز ٢٠١٣، ص ١٢٩.

- أن يكون المجتمع والدولة في إطار انتقال سواء من نزاع مسلح أو صراع إلى السلم، أو من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي، أي يفترض على المجتمع أن يتحرر من حالة سلبية إلى حالة إيجابية على اختلاف أشكال هذا التحول.
- أن يكون هناك انتهاكات حقوقية قامت بها النظم ضد مواطنيها مما يستدعي تدخلاً لإزالة آثار هذه الانتهاكات وردع المتورطين لتحقيق مفهوم دولة القانون، مما يعكس حالة من الديمقراطية قائمة على احترام حقوق الإنسان والقانون، وتحقيق مبدأ مفهوم العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ويشير الكاتب اندرو كورا في مقاله "العدالة الانتقالية في تونس"[١] أن العدالة الانتقالية هي في بعض الأحيان "عدالة انتقال" أو "انتقال عدالة" أي هي جزء استباقي حمائي تحسباً واتقاءً لأي انزلاقات على الصعيد الأمني والاجتماعي لئلا ينحرف الضحايا الحقيقيون والمحتملون لسلوكيات انتقامية من أولئك الذين أجرموا وانتهكوا حقوقهم فيصبحون بذلك أشد إجراماً وانتهاكاً للأمن على الأصعد كافةً ولأن الانتقام لا يولد إلا انتقاماً آخر أشد منه، وبالتالي تختزل العدالة الواقعية أو تجهضها في مهدها[٢] فالذي حدث ولا زال يحدث في الكثير من الدول الإفريقية واللاتينية والآسيوية، جعل من المجتمع الدولي يفكر ملياً تقديراً وتقريراً أنه ثمة الكثير من الآليات الواجب اتخاذها فوراً وعلى عجل للحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء والدخول في نفق مظلم يعلم أوله ولا يعلم آخره.

الفرع الثاني: نشأة مفهوم العدالة الانتقاليّة

نشأ مفهوم العدالة الانتقالية في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بالتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الصراعات والنزاعات للانتقال إلى الديمقراطية في صورتها المعاصرة، واتسع مفهوم العدالة الانتقالية ليستوعب العديد من العلوم القانونية والآليات

---

[1] -Kora Andrew, confronter le passe de la dictature en tunisie, la loi de « justice transitionnelle en question », mai 2014.

[٢] - هواري قادة، العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد ٢٢، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٣.

القضائية وغير القضائية، مثل السياسية والثقافية والتنموية والاقتصادية والتعليمية والأخلاقية والتاريخية والفلسفية والاجتماعية إلى أن امتد ليشمل أيضاً الدراسات الدينية. وبدأ البحث الأكاديمي الحقيقي لهذا المفهوم يتضح أكثر فأكثر من خلال التغيرات السياسية الحادة في أوروبا الشرقية والانتقال إلى مرحلة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا [١]. فيرجع بعض الباحثين أصل مفهوم العدالة الانتقالية إلى محاكم نورمبرغ ١٩٤٥، حيث عمدت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية الى توسيع نطاق آليات القانون الجنائي في حينها، لتتمكن من محاكمة قيادات عسكرية وسياسية في النظامين النازي والياباني، وإبراز الجانب الجنائي والحقوقي في تجاوزات الأنظمة المهزومة مما كان له أثر حاسم في تعزيز الوعي الحقوقي على المستوى الدولي [٢]. لم يعرف مفهوم العدالة الانتقالية ازدهاره ويصبح حقلاً مستقلاً للبحث في القانون الدولي إلا مع تجارب الانتقال الديمقراطي في أوروبا وأمريكا الجنوبية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فقد صاحبت محاكمات أعضاء النظام العسكري في اليوناني ١٩٧٥ والأرجنتيني ١٩٨٣ تعبئة حقوقية دولية واسعة تم تأجيج ما انكشف من انتهاكات ارتكبتها تلك الأنظمة خلال فترات حكمها، وقد فرضت هذه التعبئة منح أهمية خاصة للجانبين الجنائي والحقوقي في التحول السياسي، وعدم اقتصاره على متابعات فردية تبنى على دعاوى فردية أو اجتماعية محدودة [٣].

أما على المستوى العربي فمنذ ثلاث عقود بدأت فكرة العدالة الانتقالية تدخل الأدب الحقوقي والسياسي العربي بدءاً من المغرب مروراً بمصر وصولاً إلى بلدان المشرق العربي وهو أمر مرتبط بانتشار الثقافة الديمقراطية والثقافة الحقوقية وانبثاق عدد من مؤسسات

---

[١] - ليلى نقولا رحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص ٩٨.

[٢] - عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية لتجربة دولية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٠١.

[3] - Lydiah Bosir , "Overomised, Underdeliverd:Transitional Justice in sub- Saharan Afica", Occasional papers Series, International Center for transitional Justice , July 2006,pp6-7.

المجتمع المدني ونشاطها وفعاليتها، خصوصاً مع نهاية الأنظمة الشمولية وبداية عهد الحريات العامة والفردية. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن مراحل ثلاث للعدالة الانتقالية وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: عقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتجسدت في محاكمات نورنمبورغ، وتمحورت حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها، متخذة من اتفاقية الإبادة الجماعية، وإرساء قواعد لا تسمح بتبرير انتهاكات حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر كآليات تساعد على تطبيق العدالة الانتقالية

المرحلة الثانية: ارتبطت هذه المرحلة بتسارع مرحلة التحول السياسي التي عاشتها الكثير من الدول خلال الحرب الباردة وحتى نهاية الثمانينات والتي شهدت حالات من الصراع الداخلي وجرائم ضد الإنسانية متأثرة بالصراع الدولي، وقد ازدهر هذا المفهوم مستفيداً من تجارب التحول الديمقراطي في أوروبا وأمريكا الجنوبية وهو ما شكل تعبئة حقوقية دولية واسعة، منحت أهمية خاصة للجانبين الجنائي والحقوقي في التحول السياسي، ورفعت هذه التعبئة الحقوقية شعار العدالة الجنائية بوصفها قاعدة أساسية لتحقيق العدالة الانتقالية، وقد تميزت هذه المرحلة بانتشار لجان الحقيقة، حيث كان أول إنشاء لها في أوغندا عام ١٩٧٤، تحت اسم لجنة التحقيق في الاختفاء القسري، ثم بوليفيا سنة ١٩٨٢ وكذلك الأرجنتين سنة ١٩٨٣، للتحقيق في مصير ضحايا الاختفاء القسري إبان الحكم العسكري بين ١٩٧٦ و١٩٨٣[١].

المرحلة الثالثة: يُعدّ تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في العام ١٩٩٣ الحقبة الجديدة لمفهوم العدالة الانتقالية، تلاه إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة براوندا في العام ١٩٩٤، ثم في العام ١٩٩٨ تم إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقد كان لهذه التغيرات الأثر الواضح في إبرام العديد من اتفاقيات السلام منها اتفاقية أروشا المتعلقة ببوروندي، واتفاقية ماركوسيس الخاصة بساحل العاج، فضلاً عن اعتماد

[١] - عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات، مرجع سابق، ص ٧٦.

نموذج محاكمات نورمبرغ، لا سيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٤ وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقاليّة

تندرج ضمن عملية العدالة الانتقالية مجموعة آليات تتيح كيفية التعامل مع قضايا القمع والانتهاكات ضد الانسانية وسبل الوصول إلى مصالحة وجبر الضرر الحاصل في المجتمع وفي ما يلي نستعرض أهم الآليات:

الفرع الأول: الآليات القضائية وشبه القضائية

تعتبر الآليات القضائية وشبه القضائية من الأدوات الأساسية التي تُستخدم في إطار العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، حيث تشكل هذه الآليات أحد أهم الجوانب التي تساهم في إعادة بناء الأنظمة القانونية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية بعد نزاعات مسلحة أو أنظمة استبدادية. في هذا السياق، تُعد هذه الآليات آلية رئيسية لتحقيق المحاسبة، إعادة الحقوق، وتحقيق المصالحة الوطنية، مما يعزز من استقرار الدولة وتحقيق العدالة للمجتمعات المتضررة.

أولاً: الآليات القضائية

١- وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية: إن تنفيذ نهج شامل للعدالة الانتقالية قد أثبت ضرورة تعزيز سيادة القانون للمساهمة في مكافحة الظروف التي قد تولد نزاعات تؤدي لنفس العواقب والآثار[١].

فغالباً ما يتم التحضير لوضع قانون العدالة الانتقالية أثناء المرحلة الانتقالية مع مراعاة مدى ملاءمتها واستمراريتها، على أن لا تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بغية تعزيز استقلالية ونزاهة المرحلة، وصدق نوايا الحكومة في مسيرة الإصلاح، مع ضرورة أن تنعكس الالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي في القانون المحلي,

[١] - عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات، مرجع سابق، ص ٧٧.

٢- المحاكمات القضائية (الدعاوى الجنائية): وتشمل التحقيقات القضائية مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تشمل الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وفي الكثير من الأحيان يركز المدعون في تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات. وتُعد المحاكمات القضائية واحدة من أهم العناصر المحورية في أي استراتيجية إنتقالية للعدالة، والتي يمكن التعويل عليها للتحقيق في مجال المحاسبة، وتدخل من ضمن مبادرات المقاضاة المحاكم المحلية والمحاكم الجنائية الدولية والمحاكم المختلطة، وضمن هذا الإطار تسمى العدالة الانتقالية بـ (العدالة الجنائية)[١].

وما ينبغي الإشارة إليه أن هناك إجماع حول ضرورة إشراك وتفعيل دور القضاء الوطني في هذا المسعى باعتباره يمثل الضمان الفعلية لعدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً، ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى اعتماد مبدأ الاختصاص التكميلي في إطار المحكمة الجنائية الدولية من أجل إعطاء الأسبقية للمحاكم الوطنية.

ثانياً: الآليات شبه القضائية

١- لجان الحقيقة: يطلق عليها أحياناً هيئة الحقيقة والكرامة أو لجان التقصي، وتستمد آلية عملها من مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقيم الديمقراطية وقد أصبحت لجان الحقيقة والمصالحة أحد الخيارات الأساسية لتجسيد العدالة الانتقالية، إذ يمكن اعتبارها وسيطة وغرضها المساءلة عن الجرائم المرتكبة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان [٢] فهي توفر منبراً عاماً للضحايا، تحفز على النقاش العام وتثريه، توصي بتعويضات للضحايا، وتوصي كذلك بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة، تعزّز المصالحة الاجتماعية وتساعد على العبور نحو الديمقراطية.

---

[١] -خالد نصر الدين ونيفين محمد توفيق، العدالة الانتقالية، مركز وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٨٩.

[٢] - عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية لتجربة دولية، مرجع سابق، ص ٣٢.

تستمد لجان الحقيقة شرعيتها من المهام التي تمنحها لها الحكومة أو بعض الجهات الدولية ولا تعتبر سلطة قضائية إذ غالباً ما يتم تشكيلها في مراحل الانتقال السياسي فتسهم في تسهيل مهمة المحاكم الجنائية بتقديمها الأدلة والوثائق التي قامت بتوثيقها وتعمل على إصدار توصيات من أجل العمل على معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم وتقديم مقترحات لمنع تكرار هذه الانتهاكات مستقبلاً [١]

الفرع الثاني: الآليات السياسية والاجتماعية

أولاً: جبر الضرر

يقصد به تقديم تعويضات للضحايا لجبر الضرر الذي أصابهم، والعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع وقد يكون الجبر مادياً في شكل مساعدات مادية، مالية، طبية ومدرسية أو رمزياً (متحف، نصب) ويمكن أن يكون فردياً وجماعياً(٢٣). إن الأهداف المتوخاة من التعويض سواء أكان مادياً أم معنوياً، تندرج ضمن تشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة، كما أن مبدأ التعويضات أصبح إلزامياً بموجب القانون الدولي. فعلى الرغم من اختلاف التزامات كل دولة تبعاً لاختلاف الاتفاقيات التي صادقت عليها، إلا أننا نلاحظ تنامي التوجه نحو إقرار مبدأ إلزامية تعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالنسبة للدول كافة(٢٤).

ثانياً: الإصلاح المؤسساتي

أثبتت التجارب أنه لا يمكن استيفاء متطلبات التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية من دون وجود تصور واضح ومتكامل لإصلاح ثلاث مؤسسات هي الأمن، والقضاء والإعلام.

ولا يعني الإصلاح هدماً لتلك المؤسسات، أو تغيير الولاءات من السلطة القديمة إلى السلطة الجديدة. فالمطلوب هو إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف أو

[١] - محمد جبرون وآخرون، ما العدالة – معالجات في السياق العربي، مرجع سابق، ص ١٢٤.

الانتهاك وذلك لمنع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من مناصبهم، ويتحقق هذا الهدف عبر إحداث تغيير بنيوي في أجهزة الدولة، واستبعاد من ساهموا في التجاوزات والانتهاكات لإعادة الثقة في المؤسسات، وتمكينها من أداء دورها من منطلق أن العدالة الانتقالية هي تأسيسية علاجية تهدف إلى إزالة آثار الانتهاكات والفساد، وإعادة تأكيد المواطنة والمساواة تحت مظلة بناء جديد للدولة الذي يحتاج التأسيس له وفق دستور انتقالي يضمن حقوق وحريات المواطنين ويؤسس لمرحلة انتقال ديمقراطي خالية من العقبات على كافة المستويات [١].

ثالثاً: المصالحة الوطنية

هي محاولات التسوية والتوفيق بين طرفين يجمعهما وطن واحد، تجاوزاً واقتناعاً بضرورة إنهاء الخلاف لخدمة المصلحة العليا للبلد، يُراعى فيها الولاء للوطن وتأكيد الانتماء(٢٩). لذلك فإن العدالة الانتقالية ذات صلة وثيقة بالمصالحة الوطنية ومن أهم أهدافها، حيث أن العديد من الدول قد ركزت في المراحل الانتقالية على آلية المصالحة لتحقيق السلم الاجتماعي، ولعل تجربة جنوب إفريقيا من أفضل الممارسات في هذا الشأن(٣٠)، إذ إن أهم ما يميز مرحلة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا أنها اعتمدت على آلية لتحقيق المصالحة الوطنية، تقوم على أساس إقرار المسؤول عما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات أمام هيئة معرفة الحقيقة كشرط للحصول على العفو بلوغاً للمصالحة الوطنية من أجل تحقيق العدالة التصالحية وليس العدالة العقابية أو الانتقامية.

أخيراً، إن آليات العدالة الانتقالية يجب أن توظف وفقاً لمنظومة متكاملة، فمثلاً إن الإقرار بالحقيقة دون تعويضات هو تدبير غير مكتمل، كما أن منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة والمكاشفة لا يؤدي إلى جبر الضرر بشكلٍ كامل، وقد تحتاج التعويضات من جانب آخر إلى دعمها بواسطة الإصلاحات المؤسسية لإعلان الالتزام الرسمي بمراجعة الهياكل التي ساندت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان.

---

[١] - هواري قادة، العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة، مرجع سابق، ص ٦٧.

المبحث الثاني: بناء السلام طريق التحوّل الديمقراطي

تعتبر عملية بناء السلام والتحول الديمقراطي من المراحل الحاسمة في تاريخ الدول التي تمر بفترات انتقالية من النزاعات المسلحة أو الأنظمة الاستبدادية نحو الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي هذا السياق، يشكل بناء السلام ركيزة أساسية لضمان التحول الديمقراطي المستدام، حيث أن السلام ليس مجرد غياب للعنف، بل هو عملية شاملة تهدف إلى خلق بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية تسهم في تحقيق العدالة والمساواة والحرية.

في المرحلة الانتقالية، تصبح الحاجة ماسة إلى إرساء أسس السلام من خلال مجموعة من الآليات التي تشمل المصالحة الوطنية، المحاسبة عن الانتهاكات السابقة، وإعادة بناء المؤسسات. وتعتبر هذه الآليات ضرورية لتأسيس ثقافة السلام في المجتمعات المتأثرة بالنزاع أو الحكم الاستبدادي. إلى جانب ذلك، يأتي التحول الديمقراطي ليكون المسار الذي يسعى لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي يقوم على مشاركة المواطنين، حقوق الإنسان، والمساءلة، مما يعزز من قدرة الدولة على بناء نظام سياسي مستدام.

المطلب الأول: بناء السلام في المرحلة الانتقالية

وُضع مصطلح "بناء السلام" في سياق الجهود التي تبذل بعد انتهاء الصراع من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، وقد اتخذ مفهوم بناء السلام بعداً أوسع ليشمل منع نشوب الصراعات وتكرار العنف، فضلاً عن إدارة الصراعات وما بعدها، ومع ذلك يعدّ مفهوم بناء السلام من المفاهيم الصعبة بل التي يصعب تحقيقه عملياً[١]

[١] - عمر جمعة، بناء السلام في مجتمعات النزاع – دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق ٢٠١٩، ص٨٥.

الفرع الأول: عملية بناء السلام

إن بناء السلام هي طريقة لزيادة الوعي بالطرق غير العنيفة، ومعالجة الصراع، وإزالة التوتر، وتعزيز التسامح، والقبول بين المجموعات، وهي أيضاً عملية تغيير مفهوم العلاقات داخل المجتمع. يشير هذا المفهوم، في بعض الأحيان، إلى خلق ثقافة السلام. كما أن عملية بناء السلام تدور حول فهم المؤسسات والأنظمة التي تؤثر في السلم والصراع وكيفية التعامل معها، لتسهم في تغيير المواقف المتعلقة بأي تغيير بنيوي محتمل، ودعم المؤسسات العاملة على توفير احتياجات الفرد

وهكذا، نتحدث من الناحية المفاهيمية عن الانتقال من الاستجابة الطارئة للكوارث إلى عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية. وهنا يمكننا طرح مفهومين رئيسين هما:

١- إن التحول في هذا المستوى الأولي يمثل الانتقال من المرحلة الكامنة إلى المواجهة ثم التفاوض وصولاً إلى العلاقات الديناميكية السلمية.
٢- إنشاء عملية استباقية قادرة على تحقيق واستدامة السلام والتنمية بدلاً من دوامة العنف والدمار.

ويستلزم ذلك من الناحية العملية تمييزاً بين الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لإدارة الكوارث الموجهة نحو الأزمات في بيئة معينة والاحتياجات طويلة الأمد لتحويل النزاع بشكل بنّاء.

إن إدارة النزاعات تضم ثلاث عمليات مختلفة هي: منع نشوب النزاعات، المصالحة وبناء السلام. ويشير منع نشوب النزاعات إلى الإجراءات التي تعالج خطر الاندلاع الوشيك للعنف في مجتمعات طالت فيها النزاعات والأسباب المباشرة لها، وتشير المصالحة إلى عملية إعادة بناء الثقة بين أفراد الشعب من خلال تدابير لجان تقصي الحقائق والمصالحة، والمحاكم، أما بناء السلام فهو يستلزم اتباع منهج متكامل ومتعدد الأوجه في بناء المؤسسات والتنمية، والجوانب الأخرى التي عادةً ما تكون متلازمة من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل.

الفرع الثاني: نظرية التغيير لبناء السلام

تُعدّ نظرية التغيير الأداة التي تشرح تطور التغيير، ويمكن أن تستخدم لتحدد وتقيم مبادرات التغيير الاجتماعي، وكيفية المساهمة في تحقيق نتائج على مستويات المدخلات والمخرجات والنتائج، تبعاً لما تقدم فإن نظرية التغيير تمكننا من تحديد الطرق التي توصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، أي التغيير على المدى الطويل، وتقدم صورة واضحة عن النتيجة المقصودة من العمل المباشر؛ كما تشرح طريقة انتقال التغيير، والمستويات المختلفة لبناء الثقة داخل المجتمع الذي يكون في طور التحول.

يمكن القول إن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربعة عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام ١٩٩٢ المعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم الأمن الدوليين، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداول في أدبيات السلم والأمن الدوليين؛ وفي تقريره المقدم عام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في إفريقيا اعتبر أن: "ما يقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة".

ويشير معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات إلى أن هناك ثلاثة أنواع واسعة النطاق لبناء السلام وهي[١]:

[١] - تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٢ ، الجمعية العامة، الأمم المتحدة الوثيقة المرقمة A1671765 .3 ،February 28

١- بناء السلام السياسي أي الاتفاق حول القضايا القانونية، ويشمل المفاوضات الرسمية، والدبلوماسية، وما إلى ذلك.

٢- بناء السلام الهيكلي ويتعلق بالبنية التحتية، ويشمل بناء الجوانب الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية التي تدعم ثقافة السلام من خلال أنشطة مثل توعية الناخبين، ونزع سلاح المتحاربين والأحزاب، وتدريب الشرطة، وبناء المدارس والحكم الرشيد.

٣- بناء السلام الاجتماعي يشمل العلاقات الاجتماعية والمعتقدات والقيم، وذلك من خلال إرساء قواعد الحوار الوطني والتدريب عليه.

عليه لقد تم إنشاء لجنة بناء السلام للاستجابة للثغرات في الجهود الدولية الحالية لمساعدة البلدان في الانتقال من الحرب إلى السلام وضمان استمرار الاهتمام الدبلوماسي بعمليات السلام والتعافي، حيث أن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذا الكيان، فأشار الأمين العام (كوفي عنان) إلى أن ما يقارب النصف من جميع البلدان الخارجة من الحرب قد عادت إلى العنف مجدداً في غضون خمس سنوات، لذا فإن مساعدة البلدان على الانتقال من الحرب إلى السلام هي واحدة من أفضل الطرق لمنع نشوب النزاعات في المستقبل، على الرغم من أنها عملية معقدة بطبيعتها، ولكن العمليات المستمرة التي تقوم بها الأمم المتحدة الخاصة بالسلام متعددة الأبعاد ولا تشمل فقط قوات حفظ السلام، ولكن أيضاً مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الإنسانية والسياسية والتنموية، لكن حتى الآن كانت جهود المجتمع الدولي مجزأة وغير ذي نفع في كثير من الأحيان.[١]

إجمالاً، صوتت الجمعية العامة لإنشاء "لجنة بناء السلام" في أواخر عام ٢٠٠٥، عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في صيف عام ٢٠٠٦، ومهمة اللجنة هي "تسخير الموارد لتكون تحت تصرف المجتمع الدولي من أجل اقتراح استراتيجيات متكاملة للتعافي بعد الصراع،

---

[١] - عمر جمعة، بناء السلام في مجتمعات النزاع – دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي، مرجع سابق، ص ٨.

وتركيز الانتباه على إعادة البناء وبناء المؤسسات والتنمية المستدامة في الدول الناجية من الصراع"

كان الهدف من عمليات حفظ السلام التقليدية توفير الوقت للدبلوماسية الدولية وحل الصراع، لكن دور قوات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة هو توفير الوقت للفترات الانتقالية التي تبعت العديد من صراعات القرن الحادي والعشرين الداخلية في العالم

أخيراً، إن دعم الدول للتعافي من النزاعات ولبناء السلام المستدام يشكل تحدياً رئيسياً يواجه المجتمع الدولي، وأن الخبرات المدنية لا غنى عنها في بناء السلام بعد انتهاء النزاع مع مراعاة آراء لجنة بناء السلام. [١]

المطلب الثاني: مسارات التحوّل الديمقراطي

شهد أواخر القرن الماضي اهتماماً متزايداً بموضوع الديمقراطية من قبل الباحثين والقيادات السياسية سواء أكانت حكومات أو أحزاب سياسية، فبالنسبة لهذه الأخيرة، نجد أن برامجها تدعو إلى تبني الخيار الديمقراطي حال فوزها في أية استحقاقات انتخابية، ومن هنا أصبحت الديمقراطية عنواناً للمنافسة السياسية والاجتماعية، ومعياراً أساسياً لتصنيف الأنظمة السياسية وفق مجموعة المؤشرات أبرزها درجة المشاركة السياسية، درجة التمثيل، مدى احترام حقوق الإنسان، مدى استقلالية السلطة القضائية ومدى احترام حرية الرأي والتعبير.

الفرع الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي هو مفهوم شامل يتضمن كل الحقوق الفردية والعامة، وتهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية والعبور من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي وهي مرحلة دقيقة جداً من الممكن أن تؤدي إلى صدامات عنيفة.

---

[١] - يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة ٢٠١٣، ص ٩١-٩٢ .

وقد يكون عملية الانتقال من حكم الفرد، أو الحزب، أو النخبة، إلى الحكم الديمقراطي، حيث تمارس الأغلبية الحكم عبر المجالس النيابية. وقد شهد العالم منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية. ومن بين المناطق التي شهدت ظاهرة التحول نحو الديمقراطية المنطقة الإفريقية حيث استمرت موجة الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية مترافقة مع ظاهرة تأخر القارة عن ركب التنمية الاقتصادية لتستمر عملية الجدال في القارة حول وصولها للديمقراطية المنشودة أم تعثرها في مرحلة العبور نحوها [١].

عرّف بعض الفقه التحول الديمقراطي، بأنه: "الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة حكم ديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي.. وكل هذه المراحل تواكبها بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية وسعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة".

ووفق هذا التعريف يرتبط مفهوم العدالة الانتقالية إلى حدٍ كبير مع مفهوم الانتقال الديمقراطي والذي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، وذلك عبر إعلاء سيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب. وغالباً ما ترتبط آلية العدالة الانتقالية المختارة بالسياق السياسي من ناحية ونمط الانتقال الديمقراطي من ناحية ثانية، حيث يوجد خمس أنماط أساسية في عملية الانتقال الديمقراطي، أربعة منها داخلية هي الانتقال من أعلى حيث رأس النظام، أو الانتقال من أسفل "ثورة شعبية"، أو الانتقال عبر تسوية سياسية، أو عبر تدخل المؤسسة العسكرية، في حين النمط الخامس يكون عبر التدخل الخارجي. فإذا كان التغيير من أعلى، فغالباً ما سيكون شكلياً، وسيتم استبعاد العدالة الجزائية لأن النظام هو المتورط فيها، وسيلجأ في المقابل للآليات التصالحية، وفي حالة التغيير عبر اتفاق سياسي،

[١] - يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة ٢٠١٣، ص ٩١-٩٢ .

فقد يتم اللجوء أيضاً لآليات العدالة التصالحية دون الجزائية وتغليب فكرة العفو كما حدث في اتفاق لومي الخاص بسيراليون، أما في حالة التغيير من أسفل عبر ثورة شاملة تطيح برأس النظام وأدواته الدولة العميقة"، فتبرز مشكلة تحقيق التوازن بين العدالة والسلام .

يتعلق موضوع العدالة الانتقالية بالموقف الذي يجب اتخاذه لمواجهة الانتهاكات الجسيمة التي تمارس في بلد معيّن، وفي حقبة تاريخية محددة في ظل حكم الأنظمة الاستبدادية. وتشمل مختلف الجهد المبذول لتجاوز الصراع والعنف، وبناء المصالحة الوطنية كخطوة ضرورية لبدء عملية الانتقال الديمقراطي [١].

على سبيل المثال، وأثناء الانتقال الديمقراطي في كل من جنوب افريقيا (١٩٩٤) والأرجنتين (١٩٨٣) وتشيلي (١٩٩٠)، وترتب على ذلك تحوّل العدالة الانتقالية إلى مجموعة من الخطوات والإجراءات المواكبة لعمليات الانتقال. كما برز في تجارب تاريخية أخرى، وسط استمرار أنظمة قديمة، حيث يبرز وارث جديد كما في الأنظمة الملكية، يختار تصفية تركة الماضي التسلطية ليمهد لانتقال سياسي، كما في إسبانيا، اليونان، الأردن، تيمور الشرقية، المغرب وإيسلندا:

١. إسبانيا: بعد وفاة الديكتاتور فرانكو في عام ١٩٧٥، تولى الملك خوان كارلوس الأول العرش. اعتُبر خوان كارلوس جزءًا من النظام القديم كأمير تحت حكم فرانكو، ولكن بعد وصوله إلى العرش، اختار أن يُفعل إصلاحات ديمقراطية ويعمل على تصفية الماضي التسلطي.

بدأ التحول الديمقراطي الإسباني بشكل تدريجي، حيث قام الملك خوان كارلوس بتقوية البرلمان الإسباني ومنح الشعب حرية أكبر في المشاركة السياسية. كان هذا التحول مهمًا في الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وساهم في استقرار البلاد وتحقيق العدالة الانتقالية.

---

[1] - saad obaid alwan alsaeed, ohood hussein ali, factors affecting the process of conflict management in the middle east (a study of religious and sectarian factors), a journal of vytautas magnus university volume 15, number 3 (2022), p1098.

٢. اليونان: في عام ١٩٧٤، بعد أن سقطت الديكتاتورية العسكرية في اليونان، تم إعادة تنصيب الملك قسطنطين الثاني إلى العرش لفترة قصيرة قبل أن يتم إلغاء الملكية بالكامل في استفتاء شعبي في عام ١٩٧٤.

٣. الأردن: في الأردن، تولى الملك عبدالله الثاني العرش في عام ١٩٩٩ بعد وفاة والده الملك حسين. ورغم أن الملك حسين كان قد قام بإصلاحات تدريجية في البلاد خلال فترة حكمه، إلا أن الملك عبدالله الثاني عمل على تعزيز الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وركز على تحريك عجلة التحول الديمقراطي من خلال إصلاحات دستورية، مثل التعديلات على الدستور الأردني، التي منحت البرلمان الأردني مزيدًا من الصلاحيات.

عمل الملك عبدالله الثاني على إزالة بعض آثار النظام التقليدي التسلطي، لكنه لم يذهب إلى حد التخلي عن النظام الملكي. وعلى الرغم من ذلك، ظل الانتقال نحو الديمقراطية وتحقيق الإصلاح السياسي أحد أولوياته.

٤. تيمور الشرقية: كانت تيمور الشرقية تحت الاحتلال البرتغالي لفترة طويلة، ثم تحت الاحتلال الإندونيسي في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٩. بعد الاستقلال في ٢٠٠٢، اختار الرئيس كمالا هوسين العمل على الانتقال السياسي نحو حكومة ديمقراطية.

شمل انتقال تيمور الشرقية القضاء على الاستبداد والتسلط الذي ساد في العقود السابقة، والعمل على إعادة بناء الدولة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة.

٥. المغرب: بعد وفاة الملك الحسن الثاني في عام ١٩٩٩، تولى الملك محمد السادس العرش، وبدأ بتطبيق مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية. الملك محمد السادس اختار الابتعاد عن أسلوب الحوكمة التسلطي الذي ميز فترة حكم والده.

أطلق سلسلة من الإصلاحات القانونية والاجتماعية لتعزيز الحقوق المدنية والديمقراطية. من أبرز تلك الإصلاحات هو محكمة الإنصاف والمصالحة التي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٤، والتي كانت تهدف إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في فترة الحسن الثاني.

٦. إيسلندا: بعد الأزمة المالية الكبرى في ٢٠٠٨، شهدت البلاد انتقالًا سياسيًا من نظام يعتمد بشكل كبير على السلطة التنفيذية إلى ديمقراطية قوية. كانت الملكية في إيسلندا شرقية، ولكن التغيرات التي حدثت على مستوى الحكم الديمقراطي كانت ملحوظة. تمثلت التصفية الاقتصادية والسياسية بعد الأزمة في إصلاحات تشريعية مهمة، بما في ذلك وضع دستور جديد للبلاد وإجراءات لمحاسبة المسؤولين عن الأزمة المالية.

أما مع الجيل الأخير في الانتقال الديمقراطي، فقد تزامن الإنصاف القانوني مع سياسة المصارحة، وذلك باستخدام الدولة سلطتها لفضح جرائم النظام السابق. وتتخذ هذه السياسة أشكالاً مختلفة مثل المساءلة النيابية، أو تشكيل "لجنة تقصي الحقائق" مستقلة، وغيرها كما أوردنا سابقاً.

إن للنزاعات الممتدة أثراً عميقاً في عملية التحول الى الديمقراطية، فالنزاع الطويل يفرز ثقافة مشجعة على النزاع، ومساعدة على أن يصبح محفوراً في ذاكرة المجتمعات المعنية، وأن ينتقل من جيل إلى جيل ويتوارث الحقد والكراهية، وهذا ما يدعم النزاع ويعرقل عملية التحول إلى الديمقراطية. ويمكن القول إن علاقات الجماعات الإثنية عبر التاريخ تعطي مؤشراً لإمكانية التحول الديمقراطي من عدمه؛ فكلما كانت هذه العلاقة قائمة على الصراع والاقتتال لن تجد عملية التحول إلى الديمقراطية البيئة المناسبة للنجاح والإزدهار والعكس صحيح [١]:

١. سريلانكا: استمر الصراع الإثني بين السينهاليين (الذين يمثلون الأغلبية العرقية) والتأميل (الذين يشكلون أقلية عرقية) لعقود. كان هذا الصراع من أبرز العوامل التي أعاقت عملية التحول الديمقراطي في سريلانكا.

واستمرت الحرب الأهلية الطاحنة بين الحكومة السريلانكية وجبهة تحرير تاميل إيلام (LTTE) من عام ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٩، حيث كان التاميل يطالبون بالاستقلال أو الحكم

١- [١]- عبد العزيز النويضي، إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا، الخميس ١٤ شباط ٢٠١٣، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/20131241019163412.htm، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/١.

الذاتي في المناطق التي يهيمنون عليها، وقد حالت هذه الصراعات دون تحقيق استقرار سياسي في البلاد، وبطء الإصلاحات الديمقراطية بسبب التوترات العرقية المستمرة.

٢. رواندا: بلغ الصراع الإثني بين الهووتو والتوتسي في رواندا ذروته في مجزرة ١٩٩٤ التي أدت إلى مقتل ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و١ مليون شخص، وقد كان نتيجة عدة عقود من التوترات الإثنية والسياسية التي أضعفت قدرة رواندا على التحول الديمقراطي السلمي.

بعد المجزرة، قامت الحكومة الرواندية بإجراءات إصلاحية بهدف المصالحة، لكن تبقى الصراعات الإثنية والخوف من تقسيم البلاد عائقًا أمام التطور الديمقراطي الكامل.

٣. السودان: يعاني السودان من صراعات إثنية وحروب أهلية مستمرة بين المجموعات المختلفة مثل العرب والأفارقة في الجنوب ومنطقة دارفور، وقد أدّت الحرب الأهلية السودانية في الجنوب بين الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبيين إلى تقسيم البلاد في ٢٠١١ بعد استقلال جنوب السودان.

٤. إثيوبيا: شهدت إثيوبيا صراعات إثنية متعددة بين مختلف المجموعات العرقية مثل الأورومو، الأمهرة، و التوغري، حيث أدت هذه الصراعات إلى تحديات كبيرة في الانتقال الديمقراطي، خاصة مع محاولات الحكومة الإثيوبية فرض هيمنة جماعية على حساب الأقليات الإثنية.

وفي السنوات الأخيرة، زادت التوترات بين الأورومو و التوغري، مما أثر على استقرار الحكومة الانتقالية وعرقل جهود الإصلاح الديمقراطي في البلاد.

٥. ملاوي: ساهمت الصراعات الإثنية في ملاوي بين مجموعات مثل الشيونا والنجو في عرقلة التحول الديمقراطي في البلاد، وعلى الرغم من تبني البلاد لنظام ديمقراطي متعدد الأحزاب في أوائل التسعينات، فإن استمرار التوترات الإثنية والصراعات المحلية كانت تؤثر سلبًا على استقرار الحكم.

٦. ميانمار (بورما): إن الصراع الإثني في ميانمار بين البوذيين والروهينغا المسلمين هو أحد أبرز الأمثلة على تأثير الصراعات الإثنية في عرقلة التحول الديمقراطي، فعلى

الرغم من بداية الانتقال الديمقراطي في ٢٠١١ بعد عقود من الحكم العسكري، إلا أن الصراع الإثني ضد أقلية الروهينغا أدى إلى تقويض جهود التحول الديمقراطي وإعاقة الإصلاحات السياسية.

في العام ٢٠١٧، تصاعدت الصراعات ضد الروهينغا، مما أدى إلى تدهور العلاقات الإثنية وأثر سلبًا على الاستقرار السياسي والعملية الديمقراطية.

٧. يوغوسلافيا السابقة: في التسعينات، أدت الصراعات الإثنية في يوغوسلافيا السابقة إلى حروب أهلية مدمرة بين الصرب والبوسنيين والكروات، مما أدى إلى تفكك البلاد إلى عدة دول مستقلة. هذه الصراعات كانت عائقًا رئيسيًا أمام أي عملية انتقال ديمقراطي، وأدت إلى وقوع مذابح مثل مجزرة سريبرينيتسا، بالتالي أعاق التفكك العرقي والسياسي في يوغوسلافيا قدرة الدول الجديدة على التوجه نحو الديمقراطية المستدامة.

الفرع الثاني: تحديات التحول الديمقراطي

تواجه عملية التحول الديمقراطي عدد من التحديات التي تتطلب معالجة من الدول العابرة نحو التحول الديمقراطي، أهمها:

١- التحديات الاجتماعية: من العسير جداً تغيير الأنماط الاقتصادية الاجتماعية المترسخة، ويتطلب المضي على درب التغير نضالاً مستمراً.
٢- تحديات سياسية: تتمثّل في كيفية تدعيم الديمقراطية، وبناء حكومة تتمتع بقدر كاف من الثقة والدعم الشعبي، وضمان نزاهة الانتخابات والتوافق على آليات تضمن تحقيق التقدم على المسار الديمقراطي وصولاً إلى تفكيك المنظومة الرئاسية والحزبية والأمنية[١].
٣- التحديات الاقتصادية: تتمثّل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي، مصحوباً بالعدالة الاجتماعية والإنصاف.

---

[١] - سهام فوزي التحوّل الديمقراطي في المجتمعات الإثنية : دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩، ص ٢٩.

الخاتمة

في الختام، يتبين أن العدالة الانتقالية هي عنصر أساسي في أي عملية انتقال ديمقراطي ناجحة في البلدان التي مرت بصراعات أو نزاعات مسلحة. إن آليات العدالة الانتقالية، سواء كانت قضائية أو غير قضائية، تلعب دوراً محورياً في تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والسياسية لكل بلد، حيث تختلف الظروف الداخلية التي تواجهها الدول في فترة ما بعد النزاع، مما يستدعي تكييف الآليات بما يتناسب مع الواقع المحلي.

من أبرز النتائج التي يمكن استخلاصها من دراسة الحالات التطبيقية أن العدالة الانتقالية لا تقتصر على مجرد المحاسبة أو تقديم التعويضات للضحايا، بل تتعدى ذلك لتكون عملية شاملة تهدف إلى إعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية تعزز الاستقرار والاستدامة. ومع أن التحديات التي تواجهها هذه العمليات قد تكون معقدة، فإن التجارب التي تم تنفيذها في بعض البلدان قد أظهرت أهمية تعزيز دور المجتمع المدني والمؤسسات الدولية في دعم التحول الديمقراطي.

التوصيات:

١. تكامل الآليات القضائية وغير القضائية: يجب دمج العدالة الجنائية مع آليات المصالحة غير القضائية لضمان تحقيق موازنة بين المحاسبة والمصالحة، مما يسهم في بناء نظام سياسي شامل.
٢. مراعاة الخصوصيات المحلية: من الضروري أن يتم تصميم آليات العدالة الانتقالية بما يتناسب مع الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، دون فرض حلول جامدة من الخارج.
٣. تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية: ينبغي تعزيز الشفافية في كافة مراحل العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة الفعالة من قبل المجتمع المدني والأطراف المختلفة في عملية المصالحة.

٤. الدعم الدولي المستمر: يمكن أن يكون الدعم الدولي ذا قيمة كبيرة في توفير الخبرات الفنية والموارد اللازمة لضمان نجاح عمليات التحول الديمقراطي، بشرط أن يكون هذا الدعم غير مسيس ويعتمد على الاحتياجات الفعلية للبلدان المعنية.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للدول التي مرت بفترات صراع أن تحقق التحول الديمقراطي بشكل مستدام، وأن تضمن العدالة والمصالحة في بيئة سياسية مستقرة تعزز السلام الاجتماعي والازدهار.

قائمة المراجع

اولاً: الكتب

١- بدر حسن ،شافعي العدالة الانتقالية في أفريقيا التجارب والدروس، (دراسات سياسية)، المعهد المصري للدراسات إسطنبول، ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠

٢- خالد نصر الدين ونيفين محمد توفيق، العدالة الانتقالية، مركز وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٢،

٣- سهام فوزي التحوّل الديمقراطي في المجتمعات الإثنية : دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩،

٤- عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية لتجربة دولية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣،

٥- عمر جمعة، بناء السلام في مجتمعات النزاع – دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق ٢٠١٩،

٦- كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عمان، ٢٠١٤،

٧- ليلى نقولا رحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١،

٨- محمد جبرون وآخرون، ما العدالة – معالجات في السياق العربي، المركز العربي للأبحاث ومركز الدراسات، بيروت، ٢٠١٤،

ثانياً: الدوريات والمجلات:

a. http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/20131241019163412.htm، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/١.

٢. أحمد شوقي بنيوي، العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة، جريدة المستقبل العربي، العدد ٢٤١، بيروت، تموز ٢٠١٣،

٣. أحمد عدنان عزيز، بتول حسين علوان، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٦)، العدد (٢)، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٩،

٤. باسم علي خريسان، بناء السلام دراسة في الآليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٢)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠١٨.

٥. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٥-٦ حزيران ٢٠١١ ،

٦. تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٢ ، الجمعية العامة، الأمم المتحدة الوثيقة المرقمة A1671765 .3 ،February 28

٧. سعد الدين إبراهيم الشويشين، منظومة الفساد والتحول الديمقراطي في افريقيا: أي مستقبل؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد (١)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، حزيران، ٢٠١٨،

٨. عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٩٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان ٢٠١٣

٩. عبد العزيز النويضي، إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا، الخميس ١٤ شباط ٢٠١٣، متوفر على الرابط الإلكتروني:

١٠. فهيل جبار جلبي، الإجراءات الأمنية والإنسانية لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع مجلة دراسات دولية، العدد (٨٤)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد كانون الثاني ٢٠٢١، ص ٣٢٠.

١١. هواري قادة، العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد ٢٢، الجزائر، ٢٠١٧،.

١٢. يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة ٢٠١٣،

ثالثاُ: المصادر الاجنبية:

1. Fernando Cavalcante, UN Peacebuilding Commission Factsheet, Global Governance Institute, Brussel, Belgium,
2. Kieran Mcevoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Journal of Law and society ,vol.34 ,2007,
3. Kora Andrew, confronter le passe de la dictature en tunisie, la loi de « justice transitionnelle en question », mai ٢٠١٤ .
4. Lydiah Bosir , "Overomised, Underdeliverd:Transitional Justice in sub-Saharan Afica", Occasional papers Series, International Center for transitional Justice , July 2006,
5. saad obaid alwan alsaeed, ohood hussein ali, factors affecting the process of conflict management in the middle east (a study of religious and sectarian factors), a journal of vytautas magnus university volume 15, number 3 (2022), .